

أساليب القياس و الإفصاح المحاسبي عن التحوط ضد المخاطر المحتملة "دراسة نظرية تحليلية"

د. فريال منال عزي

أستاذة محاضرة

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 - الجزائر

الملخص:

يكتسي موضوع إدارة المخاطر أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات، و التي تسعى دوما لتحقيق الأرباح و تقليص المخاطر التي قد تتعرض لها؛ حيث اهتمت العديد من المنظمات الدولية و الخبراء في خلق و تطوير أساليب لإدارة المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات، ونحن من خلال هذه الورقة نسعى لتسليط الضوء على جانب آخر من جوانب إدارة المخاطر ألا و هو دراسة أساليب القياس و الإفصاح المحاسبي عن تغطية المخاطر المعتمدة؛ و أهميته بالنسبة للمؤسسة، بهدف إبراز أهمية التتبع المحاسبي لجهود إدارة المخاطر المنتهجة من قبل المؤسسات على اختلافها، و قد أظهرت الدراسة التحليلية، فعالية طرق القياس و الإفصاح المحاسبي عن التحوط في إظهار قوائم مالية ذات مصداقية و شفافية ، و أثرها الجيد على نتائج الأعمال بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية: القياس، الإفصاح، تغطية المخاطر.

Abstract :

Risk management is of great importance to organizations, which always aim to raise profits and reduce risks; That's why many international organizations and experts have been interested to developing financial risk management methods for companies.

In this paper, we seek another aspect of risk management, is the study of accounting measurement and disclosure methods for the coverage of approved risks; and its importance to the company, in order to highlight the importance of accounting tracking of the risk management efforts undertaken by companies.

The Analytical study; confirmed the effectiveness of measurement methods and accounting disclosure for hedging in presenting reliable and transparent financial statements, and their positive impact on business results in general.

Keywords: measurement, disclosure, risk coverage.



المقدمة:

إن التحوط ضد المخاطر المحتملة عرف اتساعا كبيرا خاصة مع تزايد المخاطر في أسواق المال الدولية و لكن لم يكن لدى المؤسسات اتجاه نحو إظهار و دراسة الجوانب المحاسبية لجهود تغطية المخاطر المحتملة؛ من خلال اعتماد محاسبة من شأنها توجيه أساليب القياس والإفصاح عن التحوط، فالقياس و الإفصاح المحاسبي عن الأرباح و الخسائر المحصلة من الدخول في معاملات التحوط، يسمح من اختيار التوقيت المناسب الذي يمكن أن تتأهل فيه عناصر التحوط للإفصاح دون أن يؤثر ذلك سلبا على نتائج أعمال المؤسسة و يسمح كذلك من قياس درجة فعالية عملية تغطية المخاطر المعتمدة بالنسبة للمؤسسة.

لذلك و جب على المؤسسات أن تقوم بإتباع أسس محاسبية تضمن القضاء على الإختلالات التي قد تظهر في القوائم المالية و إبراز فعالية التحوط المتبناة من منظور محاسبي .

و تختلف المعالجات المحاسبية باختلاف طريقة التحوط المعتمدة؛ فهناك أنواع للتحوطات بالمؤسسة و لكل نوع من أنواع التحوط طريقته في القياس و الإفصاح المحاسبي، و في هذا الشأن اهتمت معايير المحاسبة و التقارير المالية الدولية بوضع قواعد للقياس و الإفصاح المحاسبي عن تغطية المخاطر على غرار التغيرات التي تحدث في أساليب القياس مع المستجدات المرتبطة بتطبيق كل نوع من أنواع المحاسبة عن التحوط، فمن خلال هذه الورقة نسعى للإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

إشكالية البحث:

كيف يتم القياس و الإفصاح المحاسبي عن التحوط ضد المخاطر المحتملة ؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية لابد من طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم القياس و الإفصاح المحاسبي عن تحوط القيمة العادلة؟
- كيف يتم القياس و الإفصاح المحاسبي عن تحوط التدفق النقدي؟
- كيف يتم القياس و الإفصاح المحاسبي عن تحوط صافي الإستثمار الأجنبي؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على أساليب و طرق القياس و الإفصاح المحاسبي لمعاملات تغطية المخاطر و أهميتها بالنسبة للمؤسسة، حيث أن معظم الأبحاث و الدراسات ركزت دوما على الجانب المالي لجهود تغطية المخاطر بالنسبة للمؤسسة و أغفلت الجانب المحاسبي و الذي له ما له من آثار على نتيجة الأعمال و على الدخل الاقتصادي للمؤسسات.

الدراسات السابقة:

حاول **Rais Hassen Mourad** من خلال دراسته بعنوان (Analyse :Gestion des risques : Mesures et stratégie empirique de la gestion des risques dans les entreprises non financière française)



أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن التحوط ضد المخاطر المحتملة "دراسة نظرية تحليلية"

و هي عبارة عن رسالة دكتوراه قدمت بجامعة تولوز- فرنسا (Université de Toulouse 1) ، سنة 2012 ، الإجابة عن إشكالية تحديد و قياس محددات إدارة المخاطر و إستراتيجيات تنفيذها، حيث أسقطت الدراسة على عينة تفوق 400 مؤسسة غير مالية

و أسفرت نتائج هذه الدراسة على النقاط الأساسية التالية:

أن تنظيم تسيير المخاطر بالمؤسسات غير المالية يحتاجه نوع من الصعوبة و التعقيد و التي تعتبر من بين المحددات في تغطية المخاطر، فلتنظيم عملية تسيير تغطية المخاطر، تم تطوير طرق للقياس و التي تحدد طبقا للقطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، حجمها، نسبة السيولة، و المزايا الضريبية بها.

تحدد نسبة تغطية المخاطر بالمؤسسة من خلال مستوى تطور تنظيم عملية تغطية المخاطر و استراتيجيتها المتبعة في التحوط؛ إلا أن هذه الدراسة في رأينا قد اهتمت بشكل خاص بسبل و استراتيجيات تغطية نوع فقط من المخاطر ألا و هي المخاطر غير المنتظمة و التي ترتبط بالعوامل الداخلية للمؤسسة و أغفلت جانبا آخر من المخاطر و هي المخاطر العامة المنتظمة و التي ترتبط بالوضع الاقتصادي الذي تتواجد به المؤسسة.

كما إهتمت دراسة **Réda Sefsaf** بعنوان (Contribution à l'analyse de l'effet de l'adoption des qualité des chiffres comptables) من خلال رسالة دكتوراه في علوم التسيير قدمت بجامعة أنجيس بفرنسا (université d'angers) سنة 2012، بتحليل أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS على جودة البيانات و الأرقام المحاسبية، حيث ركز الباحث في هذه الدراسة على محاولة إظهار أهمية المعلومات الإضافية التي قدمتها IFRS في الجانب المحاسبي على الأرقام المحاسبية، و دراسة مقارنة جودة النتائج بين فترات تبني المعايير و الفترات قبل تبني المعايير IFRS.

و قد قام الباحث بإجراء اختبارات تجريبية على مجموعتين من المؤسسات؛ الأولى تتكون من مؤسسات تابعة لـ 14 دولة أوروبية متبينة لمعايير التقارير المالية الدولية، و الثانية تتكون من مؤسسات تابعة لـ 8 دول غير متبينة للمعايير، و قد تم تقسيم المجموعتين طبقا لخصائص كل نوع.

و قد أظهرت نتائج الدراسة عموما أن تبني المعايير IFRS كان له أثر إيجابي على نوعية المعلومات و الأرقام المحاسبية و أن هذه النوعية تتباين تبعا لتباين و اختلاف العوامل المرتبطة بكل مؤسسة.

إضافة لدراسة **hamza Bahaji** بعنوان (IAS 39 et comptabilité de couverture en juste valeur simulation aléatoire de son impact sur les exigences en fonds propres des banques) من خلال بحث أجري بمركز البحث في الإدارة CEREG بجامعة باريس دوفين، Centre de recherche sur la gestion-université paris dauphine ، سنة 2006، تمحورت إشكالية البحث في قياس أثر إدخال مفهوم القيمة العادلة على ميزانيات البنوك الأوروبية، و بشكل أصح يتعلق الأمر باختبار المحاسبة عن التحوط التي أوصى بها المعيار IAS39 مع القيود التي تفرضها القواعد بالبنوك، حيث قام الباحث بدراسة كيفية استخدام التحوط الكلي المعتمد بالبنوك الأوروبية؛ تمحورت الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في معرفة ما إذا كانت عملية انتهاز هذه البنوك لطريقة التحوط الكلي تلعب دورا في القضاء على التقلبات التي تحصل عند اعتماد نموذج محاسبة التحوط بالمعيار IAS39، و هل ذلك يقدم الأفضل للأهداف الوقائية للبنوك أم لا؟.



أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن التحوط ضد المخاطر المحتملة "دراسة نظرية تحليلية"

حيث قام الباحث بدراسة مقارنة بين مستوى التقلبات في أدوات حقوق الملكية لعينتين من البنوك بإجمالي 200 بنك، حيث كانت العينة الأولى تطبق محاسبة التحوط الكلي، أما الثانية فتتبنى محاسبة التحوط الجزئي ضمن المعيار IAS39، من خلال استخدام أسلوب الاستدلال الإحصائي.

أظهرت نتائج هذا البحث من خلال نموذج المحاكاة المستخدم أن محاسبة التحوط الكلي المنتهجة من قبل البنوك الأوروبية قدمت تقلبات أقل بأدوات حقوق الملكية (رأس المال) مقارنة مع البنوك التي انتهجت أسلوب التحوط الجزئي بالمعيار IAS39، كما أظهرت أن استخدام التحوط الجزئي قد يكون بنفس مستوى أهمية التحوط الكلي إذا تم استخدامه بشكل صحيح و من خلال تسيير جيد، لكن عموماً قد أبرزت نتائج هذه الدراسة تفوق التحوط الكلي من حيث تماثيه مع طبيعة النشاط بالبنوك. أكدت أغلب الدراسات السابقة أهمية تغطية المخاطر بالنسبة للمؤسسة، وركزت بعضها على أهمية القياس المحاسبي عن التحوط و أثره على نتائج المؤسسات.

أهمية البحث:

تسعى هذه الورقة إلى محاولة المساهمة في تحليل و دراسة جوانب أخرى لتغطية المخاطر أهمها: التطرق لمفاهيم التحوط بأنواعه، و تهتم بشكل خاص بتحديد أساليب القياس و الإفصاح عن تغطية المخاطر المحتملة. تركز هذه الدراسة على الجانب المحاسبي لتغطية المخاطر على عكس الدراسات التي اهتمت معظمها بالجانب المالي للتحوط فقط. تهتم بدراسة و تحليل كيفية القياس و الإفصاح المحاسبي عن تغطية المخاطر و أهميتها، طبقاً لمعايير المحاسبة و التقارير المالية الدولية. منهجية البحث:

1- المنهج الوصفي: يتمثل في دراسة و بحث في مفاهيم التحوط بأنواعه و الهدف من محاسبة تحوط القيمة العادلة، محاسبة تحوط التدفق النقدي و محاسبة الإستثمار الصافي الأجنبي.

2- المنهج التحليلي: يتمثل في دراسة و تحليل واقع و أهمية القياس و الإفصاح المحاسبي عن تغطية المخاطر بالمؤسسات.

خطة البحث: يعد البحث في التحوط ضد المخاطر المحتملة من المواضيع الشائكة و التي تحتوي على عدة عناصر و جوانب مالية، بشرية، إدارية، إقتصادية... إلخ، و نحن و من خلال هذا البحث سنركز على الجوانب المحاسبية للقياس و الإفصاح عن تغطية المخاطر من خلال أربع محاور أساسية:

- المحور الأول: دراسة أساليب المعالجة المحاسبية في تحوط القيمة العادلة
- المحور الثاني: دراسة أساليب المعالجة المحاسبية في تحوط التدفق النقدي
- المحور الثالث: دراسة أساليب المعالجة المحاسبية في تحوط الاستثمار الصافي الأجنبي
- المحور الرابع: دراسة أساليب الإفصاح عن تغطية المخاطر.

المحور الأول: دراسة أساليب المعالجة المحاسبية في تحوط القيمة العادلة:

من خلال هذا المحور نتطرق للعناصر الأساسية التالية:

- I- ماهية محاسبة تحوط القيمة العادلة
- II- القياس المحاسبي لتحوط القيمة العادلة



I- ماهية محاسبة تحوط القيمة العادلة:

يحدد المعيار IAS 39 تحوط القيمة العادلة بأنه "التحوط ضد التعرض للتغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها، و التزامات الشركة التعاقدية غير المعترف بها"،

و التزامات الشركة **Firm commitments**: هي التزامات تعاقدية لم يتم عكسها بعد في الميزانية، و لكنها ستصبح أصلا أو التزاما يعترف به في الميزانية مستقبلا". (Daniela and others,2013, P100).

فالهدف من محاسبة تحوط القيمة العادلة هو تعويض مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للأصول، و الالتزامات الحالية و المستقبلية التي قد تزيد من تقلب الربح و الخسارة بالمنشأة في تحوط القيمة العادلة (Maciej,2007, P51)، و لاستخدام محاسبة تحوط القيمة العادلة يجب أن يكون البند موضع التحوط أصلا أو التزاما واحدا أو مجموعة من الأصول و الالتزامات، أو الالتزامات التعاقدية و التي تتغير قيمتها معا.

يتم نقل كل التغيرات التي تحدث من عملية التحوط في الأرباح الحالية Current earnings، و تعديل القيمة الدفترية للمشتقات المستخدمة كأداة تحوط⁽¹⁾ بالقيمة العادلة في الميزانية، و يتم تضمين التغيير في القيمة الدفترية من فترة إلى أخرى ببيان الدخل، و في نفس الوقت يتم ضبط القيمة الدفترية لبند التحوط⁽²⁾ (الأداة المالية التي تتعرض لمخاطر تغير القيمة) بالميزانية.

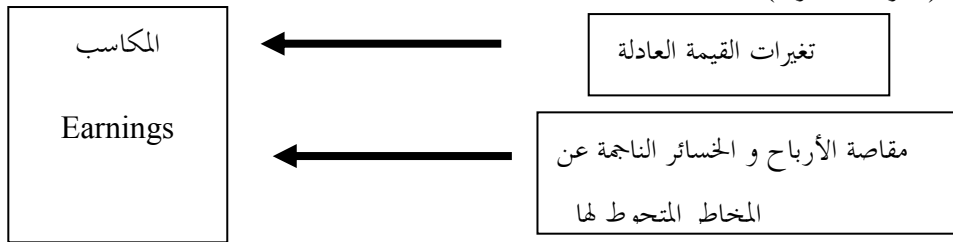
حيث و من خلال المحاسبة عن تحوط القيمة العادلة يتم تعويض المكاسب و الخسائر غير المحققة بفعل المخاطر المتحوط لها بالمكاسب و الخسائر في المشتقات المالية أو الأدوات المالية التي تعين كأدوات تحوط فعالة ضد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة. (Daniela and others,2013, P100)

II- القياس المحاسبي لتحوط القيمة العادلة:

لإظهار كيفية القياس المحاسبي لتحوط القيمة العادلة سندرج الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): محاسبة تحوط القيمة العادلة

قياس المشتقات (أدوات التحوط)



المصدر: (Ernst & young, 2008, P48)

⁽¹⁾ أداة التحوط: هي الأدوات المالية التي يتم الدخول فيها بهدف تغطية التدفيزات التي تحصل بينود التحوط، و ذلك لتحقيق التوازن و تقليل درجة الخطر المحتمل.

⁽²⁾ بند التحوط: هي الأدوات المالية التي تعين كعناصر تتعرض للمخاطر و المراد حمايتها ضد التغيرات المختلفة.



أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن التحوط ضد المخاطر المحتملة "دراسة نظرية تحليلية"

فمن خلال القياس المحاسبي للتحوط ضد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة، يتم احتساب التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية التي تتعرض لمخاطر التغير في القيمة والتي تعين كبنود تحوط و مقاصتها مع الأرباح و الخسائر المحصلة من الأدوات المالية التي تعين كأداة تحوط ، هذا مايسمح للمؤسسة من تغطية الخسائر و تعويضها، أو قد تصل المؤسسة حتى إلى تحقيق ربح و مكاسب إضافية.

حيث يختلف القياس المحاسبي عند وجود المحاسبة عن تغطية المخاطر من عدمه و نبين ذلك فيما يلي: (Ernst & young,2008,P54)

1-الحالة الأولى: تحوط القيمة العادلة في غياب المحاسبة عن تغطية المخاطر (بند التحوط هو سندات معدل الفائدة الثابتة) و يتم إظهار الأرباح و الخسائر كما يلي:

الربح و الخسارة		الميزانية	
	تغيرات القيمة	الخصوم	الأصول
		سندات معدل الفائدة الثابتة	أدوات التحوط
		(بالتكلفة المطفأة)	(بالقيمة العادلة)

2-الحالة الثانية: تحوط القيمة العادلة في ظل المحاسبة عن تغطية المخاطر

الربح و الخسارة		الميزانية	
	0	الخصوم	الأصول
		سندات معدل الفائدة الثابتة	أدوات التحوط
		(بالقيمة العادلة)	(بالقيمة العادلة)

مما سبق نستنتج أنه عند القيام بتحوط القيمة العادلة من دون تبني قواعد القياس والمحاسبة عن تغطية المخاطر يتم الاعتراف بأدوات و بنود التحوط في الميزانية ، و يتم قياس أداة التحوط (أي الأداة المستخدمة لتغطية خطر معين) بالقيمة العادلة، أما بند التحوط (أي الأداة التي يتم التحوط لها و التي قد تواجه مخاطر معينة) فيكون بالتكلفة المطفأة، على أن تظهر التغيرات في قائمة الدخل في الربح و الخسارة أما في ظل المحاسبة عن تغطية المخاطر فيتم القياس باعتماد القيمة العادلة لكل من أدوات و بنود التحوط، و تظهر فعالية التحوط في قائمة الدخل، و في هذه الحالة يظهر أن التحوط فعال تماما ذلك لأن الفروقات مساوية للصفر يعني أن الأرباح و الخسائر من أداة التحوط عوضت الأرباح و الخسائر ببند التحوط، من هنا تظهر أهمية القياس و التتبع المحاسبي لتحوطات القيمة العادلة و أهميتها في إظهار فعالية التحوط من الجانبين المالي و المحاسبي .

3-المعالجة المحاسبية:

عند استيفاء كامل شروط المحاسبة عن تغطية المخاطر و تحديد حسابات المؤسسة لأدوات التحوط كتحوط القيمة العادلة للبند المراد التحوط له، يتم تعديل القيمة الدفترية لبند التحوط بمقدار التحوط الفعال، و يتم الاعتراف بالتغيرات في أدوات التحوط التي لا ترجع للتحوط الفعال في الأرباح ، فمن خلال المعالجة المحاسبية:



أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن التحوط ضد المخاطر المحتملة "دراسة نظرية تحليلية"

- تظهر التغيرات في القيمة من خلال المدفوعات النقدية.
- عند حدوث معاملة التحوط يتم إحداث التوازن في حساب بند التحوط و المبلغ المسجل في معاملة التحوط.

اخور الثاني: دراسة أساليب المعالجة المحاسبية في تحوط التدفق النقدي

من خلال ما يلي:

I- ماهية محاسبة تحوط التدفق النقدي

II- القياس المحاسبي لتحوط التدفق النقدي

I- ماهية محاسبة تحوط التدفق النقدي:

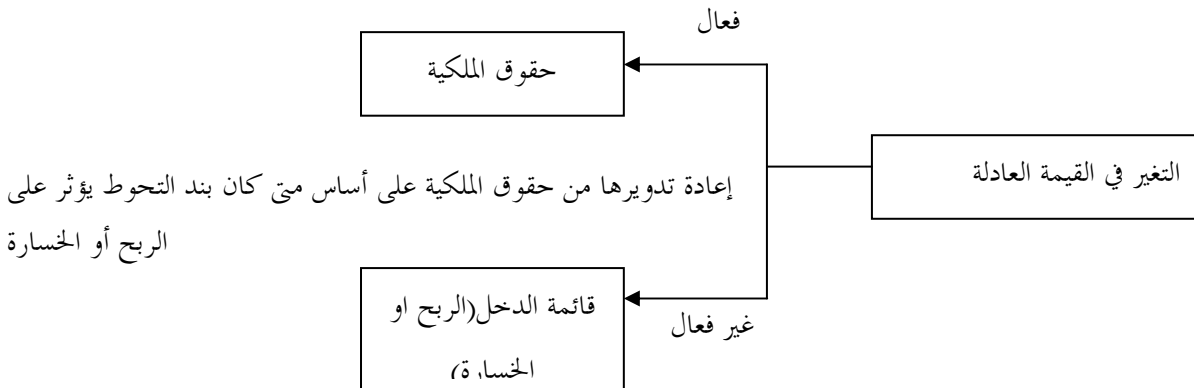
يحدد تحوط التدفق النقدي بأنه التحوط ضد التعرض لتغيرات التدفقات النقدية الناجمة عن مخاطر معينة مرتبطة بأصل، التزام، أو التزام تعاقدي و الخاص بمخاطر العملة أو صفقة متوقعة للغاية و يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة، فهو التحوط للحماية ضد مخاطر تغيرات الأسعار، أسعار الفائدة و التي تجعل التدفقات النقدية المستقبلية غير أكيدة (Ernst & yong, 2013, P315)

إذ تتصل التدفقات النقدية المستقبلية بالأصول القائمة (existing assets)، كمدفوعات الفائدة المستقبلية أو الوصولات على معدلات الديون القائمة و يمكن أن تتصل كذلك بتوقعات المبيعات أو المشتريات بالعملة الأجنبية، التقلبات النقدية المستقبلية و التي تنجم عن التغيرات في أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم و السلع الأساسية. (PWC, 2013, P3)

و تتجلى محاسبة تحوط التدفق النقدي في مقاصة بعض أشكال المخاطر المختلفة و الخاصة بالتدفقات النقدية الناجمة عن بند التحوط؛ و تجدر الإشارة إلى إلزامية إظهار التدفقات النقدية للصفقات المستقبلية المتوقعة في الربح أو الخسارة للمنشأة ضمن الفترات المستقبلية، و تقاس أداة التحوط بالتكلفة المطفأة و أي تغيرات في قيمتها و التي تعين كتحوط فعال يتم الاعتراف بها في حقوق الملكية، فالهدف من تطبيق محاسبة تحوط التدفق النقدي بالمنشأة هو تفادي زيادة التذبذب في الربح أو الخسارة للفترة عندما لا يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر على بنود التحوط. (Maciej, 2007, P49)

II- القياس المحاسبي لتحوط التدفق النقدي: يتم القياس المحاسبي لتحوط التدفق النقدي كما يلي:

الشكل رقم (02): محاسبة تحوط التدفق النقدي



المصدر: (Maciej, 2007, P49).



أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن التحوط ضد المخاطر المحتملة "دراسة نظرية تحليلية"

إذ يختلف القياس و المعالجة المحاسبية في ظل المحاسبة عن تغطية المخاطر و سنظهر ذلك فيما يلي: - (Ernst & young,2008,P56) (57)

1-الحالة الأولى: تحوط التدفق النقدي في غياب المحاسبة عن تغطية المخاطر

بند التحوط هي سندات معدل الفائدة الثابتة

الميزانية

الأصول	الخصوم
الأدوات المالية	* و إظهار الأرباح و الخسائر في تغيرات القيمة بقائمة الدخل
(أدوات التحوط	سندات الفائدة المتغيرة
بالقيمة العادلة)	(بالتكلفة المطفأة)

2-الحالة الثانية: تحوط التدفق النقدي في ظل المحاسبة عن تغطية المخاطر

بند التحوط هي سندات معدل الفائدة الثابتة

الميزانية

الأصول	الخصوم	الربح أو الخسارة
أدوات التحوط	سندات الفائدة المتغيرة	0
(بالقيمة العادلة)	حقوق الملكية	في التحوط الفعال
	تغير القيمة (التغيرات)	

من خلال هذا يمكننا استخلاص أن المعالجة المحاسبية لتحوط التدفق النقدي تتميز أساسا بما يلي: عندما تكون أداة التحوط فعالة يتم الاعتراف بها ضمن بند منفصل في أدوات حقوق الملكية على أن تقاس بالقيمة العادلة، و هنا فالتحوط فعال لذا فالربح أو الخسارة تكون مساوية للصفر، أما في حالة التحوط غير الفعال يتم الاعتراف الإلزامي في الربح أو الخسارة.

3-المعالجة المحاسبية:

يتم الإقرار بعقد أداة التحوط و قياسه بالقيمة العادلة، و هي عبارة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لأداة التحوط و التي من خلالها يتم تغطية المدفوعات الخاصة بأداة الدين أو بند التحوط لتحقيق الموازنة المرجوة، و يتم تأجيل التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط ضمن حقوق الملكية ثم يتم إدراجها في قائمة الدخل لتحقيق التوازن. (عبد العال حماد،2004، ص- ص:272-274)



أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن التحوط ضد المخاطر المحتملة "دراسة نظرية تحليلية"

فعلى عكس تحوط القيمة العادلة قيمة بند التحوط لا تتغير و تبقى نفسها بسجلات المؤسسة، و مبلغ أداة التحوط يسجل في حقوق الملكية و يكيف أو يعدل باستمرار و لكن لا يتم إهلاكها أبداً بالتأثير على النتيجة طول استمرارية علاقة التحوط و فعاليتها. (Ernst & young, 2006, P43)

اخور الثالث: المعالجة المحاسبية لتحوط الاستثمار الصافي الأجنبي:

محاسبة تحوط الاستثمار الصافي الأجنبي هي نوع آخر من أنواع محاسبة التحوط، و هي كذلك لها طريقة معالجة محاسبية خاصة بها، و التي سنتناولها فيما يلي:

I- ماهية محاسبة تحوط الاستثمار الصافي الأجنبي

II- القياس المحاسبي لتحوط صافي الاستثمار الأجنبي

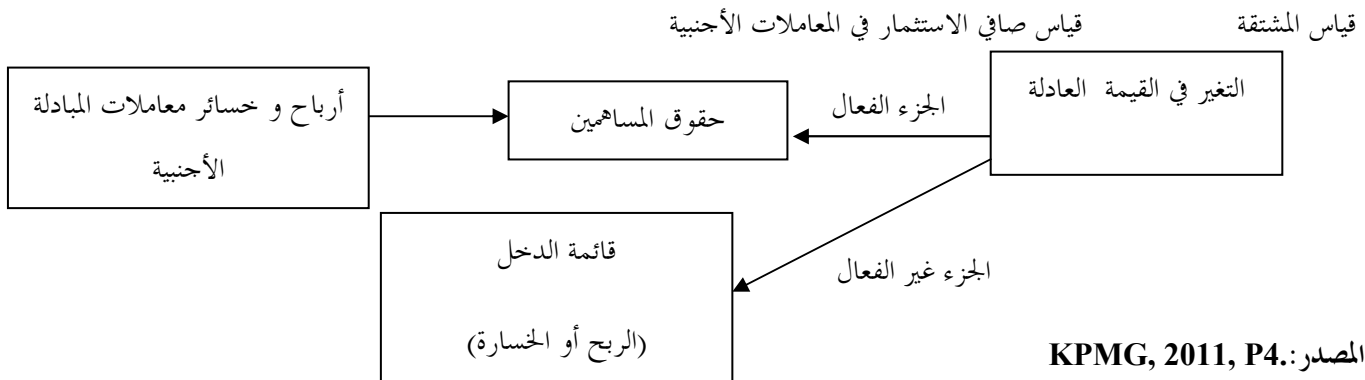
I- ماهية محاسبة تحوط الاستثمار الصافي الأجنبي:

تحوط صافي الاستثمار الأجنبي هو نوع خاص من تحوط التدفق النقدي بالعملة الأجنبية و الذي يستخدم للقضاء أو الحد من التعرض لمخاطر العملة الأجنبية من صافي استثمار المنشأة في المعاملات الأجنبية، و خلال كل فترة توحيد لصافي استثمار المنشأة في المعاملات الأجنبية في البيانات المالية الموحدة للشركة الأم يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة من العملة الأجنبية في حقوق الملكية، فتحوط صافي الاستثمار الأجنبي يمكن أن يستخدم للقضاء أو الحد من التقلبات في حقوق المساهمين، و أداة التحوط قد تكون أداة مالية مشتقة، غير مشتقة أو مزيجاً منهما معا (KPMG, 2011, P4)، و يتم استخدام محاسبة تحوط الاستثمار الصافي في الحالة التي تكون فيها المنشأة معرضة للتغيرات في القيمة الدفترية لصافي أصولها من المعاملات الأجنبية. (Maciej, 2007, P52)

II - القياس المحاسبي لتحوط صافي الاستثمار الأجنبي:

يمكننا إظهار كيفية القياس و المعالجة المحاسبية لتحوط صافي الإستثمار الأجنبي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): محاسبة تحوط الاستثمار الأجنبي



و من خلال هذا الشكل نستنتج أنه عندما يتم استخدام أداة التحوط المشتقة يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة في حقوق الملكية و الاعتراف بالجزء غير الفعال مباشرة في الربح أو الخسارة و يتم إثبات تحويلات الربح أو الخسارة للعمليات



أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن التحوط ضد المخاطر المحتملة "دراسة نظرية تحليلية"

الأجنبية كذلك في حقوق المساهمين على أن يتم تحويل المبالغ لاحقاً خارج حقوق الملكية في نفس الفترة التي يتم خلالها الاعتراف بالأرباح والخسائر عن مقابلة الصرف الناجمة عن تحويل القوائم المالية للمعاملات الأجنبية في صافي الدخل. (KPMG,2011,P4)

1- المعالجة المحاسبية في تحوط الاستثمار الصافي الأجنبي:

ينبغي التعامل مع مثل هذه التحوطات كما بتحوط التدفق النقدي، فنتائج الأدوات المالية المشتقة يجب التعامل معها كما يتم بالتغيرات في تحويل العملات الأجنبية بالمعيار IAS 21، و بالتالي فنتائج التحوط الفعالة يجب معالجتها دون أثر على النتيجة، و التحوطات غير الفعالة في المقابل في حالة الأدوات المالية المشتقة يتم التسجيل الإلزامي لها مع التأثير على النتيجة (Ernst & young,2006,P45-46)

و بما أن المعالجة لم تتغير عنها بالمعيار المحاسبي IAS 39 حيث يجب تحديد الاستثمار في الكيان الأجنبي المراد التحوط له، و تحديد القرض كتحوط للاستثمار في الكيان الأجنبي و أن تكون هناك علاقة ارتباط بين الأرباح والخسائر على الاستثمار و الأرباح و الخسائر على الاقتراض، و لا يحتمل أن يكون الدين القصير الأجل فعالاً لتحوط الاستثمار الصافي، إلا إذا كان مرفوقاً بتسهيل تمويلي، و لكي تكون الإقتراضات فعالة كتحوط لا بد أن لا تتعدى هذه الإقتراضات بالعملة الأجنبية المبلغ الإجمالي للاستثمارات الصافية؛ و يتم الإقرار بالأرباح و الخسائر الناجمة عن الاقتراض بقائمة الدخل، و لا تعد الأوراق المالية العادية للمنشأة أصولاً أو التزامات مالية، لهذا لا تتأهل كي تكون أدوات تحوط، و الحاسبة عن تحوط الاستثمار الصافي لا تختلف عن الحاسبة عن تحوط التدفق النقدي، الفرق الوحيد هو في كون أداة التحوط مشتقة أو غير مشتقة.

1-1 عند استخدام أداة مالية مشتقة:

تكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

- ✓ الإقرار بالأرباح و الخسائر عن الجزء الفعال لأداة التحوط في حقوق الملكية بقائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- ✓ الإقرار بالأرباح و الخسائر عن الجزء غير الفعال في الربح أو الخسارة الصافية.
- ✓ الربح أو الخسارة عن الجزء الفعال لأداة التحوط يجب أن يصنف ضمن احتياطي ترجمة العملة الأجنبية بحقوق الملكية إضافة للربح أو الخسارة عن ترجمة القوائم المالية للشركة الفرعية الأجنبية.

1-2 عند استخدام أداة مالية غير مشتقة:

طبقاً للمعيار IAS 39 يجوز تصنيف الأصول أو الالتزامات المالية غير المشتقة كأداة تحوط فقط للتحوط ضد مخاطر العملة الأجنبية؛ و المعالجة المحاسبية لتحوط الاستثمار الصافي في كيان أجنبي باستخدام أدوات غير مشتقة تتم بنفس الأسلوب الذي تتم فيه معالجة التحوطات باستخدام الأدوات المالية المشتقة فقط بالنسبة لعدم فعالية التحوط فتعالج ضمن حقوق الملكية و ليس بقائمة الدخل، إذ يتم الاعتراف بالأرباح و الخسائر لكلا الجزئين الفعال و غير الفعال عن أداة التحوط ضمن حقوق الملكية. (حماد، 2004، ص- ص: 292-295).

المحور الرابع: إفصاحات محاسبة التحوط:

يجب على المنشأة أن تفصح وبشكل منفصل عن كل نوع من أنواع محاسبة التحوط من تحوط القيمة العادلة و تحوط التدفقات النقدية و تحوط صافي الاستثمار الأجنبي ووصف للأدوات المالية المستخدمة و المحددة كأدوات تحوط و قيمها العادلة عند إعداد التقارير المالية النهائية للفترة، و طبيعة المخاطر التي يتم تغطيتها، و بالنسبة لكل نوع من أنواع التحوط يجب على المنشأة الإفصاح عن عناصر معينة



أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن التحوط ضد المخاطر المحتملة "دراسة نظرية تحليلية"

فنحن و من خلال هذا المحور سنسعى لإظهار الإفصاحات اللازمة لكن نوع من أنواع التحوط فيما يلي:

I- الإفصاحات اللازمة في تحوط القيمة العادلة

II- الإفصاحات اللازمة في تحوط التدفقات النقدية

III- الإفصاحات اللازمة في تحوط صافي الاستثمار الأجنبي

I- الإفصاحات اللازمة في تحوط القيمة العادلة:

لا بد على المؤسسة من الإفصاح عن الأرباح و الخسائر من أداة التحوط و بند التحوط المنسوب للمخاطر المتحوط لها ، لما له من أهمية كبيرة في توفير المعلومات الصحيحة و الواضحة عن جهود تغطية المخاطر بالمؤسسة و أثرها على الدخل و النتيجة بالمؤسسة، و السماح من اتخاذ القرارات الرشيدة فيما يخص فعالية و جدوى الاستمرار في التحوط من عدمها.

II- الإفصاحات اللازمة في تحوط التدفقات النقدية:

يجب على المؤسسة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية الإفصاح عن:

- الفترات التي يتوقع أن تحدث فيها التدفقات النقدية و متى ستؤثر على الربح و الخسارة.
- وصف لكل معاملات تحوط سابقة و التي لم يعد من المتوقع حدوثها.
- المبلغ المعترف به في عناصر الدخل الشامل الأخرى (أي في حقوق الملكية) خلال الفترة.
- المبلغ الذي تمت إعادة تصنيفه من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة للفترة.
- المبلغ المحول من حقوق الملكية خلال الفترة و المشمول في التكلفة الأولية أو القيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات غير المالية و التي تم اقتنائها أو تحملها لتستخدم كأدوات تحوط فعالة.
- عدم الفعالية المعترف بها في الربح أو الخسارة و الذي ينشأ عن تحوط التدفق النقدي.

III- الإفصاحات اللازمة في تحوط الاستثمار الصافي الأجنبي:

الإفصاح عن عدم الفعالية المعترف بها في الربح أو الخسارة الذي ينشأ من تحوط صافي الاستثمار الأجنبي. (IASCF,2012, P767-768)

فلا بد على المؤسسة من الإفصاح عن هذه العناصر بشكل منفصل و المتمثلة في: (IASCF,2012, P6)

الأرباح و الخسائر في تحوط القيمة العادلة على:

- أداة التحوط.
- بند التحوط المنسوب لمخاطر التحوط.
- عدم الفعالية المعترف بها في الربح أو الخسارة و التي تنشأ من تحوطات التدفقات النقدية.
- عدم الفعالية المعترف بها في الربح و الخسارة و التي تنشأ من تحوط صافي الاستثمارات الأجنبية.

الخاتمة و الاستنتاجات:

إن المحاسبة عن تغطية المخاطر التي سنها مجلس معايير المحاسبة الدولية من معالجات محاسبية و طرق قياس و إفصاح لأصناف التحوط باختلافها ، والتي تتم وفقاً لطرق و أساليب محددة و منظمة؛ تسمح للمؤسسات من التحكم في عمليات التحوط و اختيار الأوقات الجيدة للقياس و الإفصاح عن عناصر التحوط بهدف تحقيق الموازنة المرجوة من الدخول في معاملات التحوط بالشكل الذي يعكس إيجاباً على التقارير المالية للمؤسسة بصفة عامة؛ و على قائمة الدخل بصفة خاصة، و من ثم على الملاءة المالية للمنشأة و قدرتها على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الإختلالات التي قد تحدث في أسواق المال و السلع من خلال التحوط العقلاني



أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن التحوط ضد المخاطر المحتملة "دراسة نظرية تحليلية"

و بالتالي يمكننا استخلاص العناصر الأساسية التالية:

تسمح أساليب القياس المحاسبي عن تحوط القيمة العادلة من الحد من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية.

محاسبة تحوط القيمة العادلة تسمح من مقاصد الأرباح و الخسائر الناجمة من المخاطر التي تتحوط لها المؤسسة ما يسمح من تغطية العجز الذي يمكن أن يحصل في النتيجة أو تحقيق أرباح إضافية.

أهمية القياس المحاسبي عن تحوط التدفق النقدي لما له من أثر في إبراز فعالية تغطية التغيرات التي تحصل في التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة و المرتبطة بعنصر عدم الأكادة.

محاسبة تحوط التدفق النقدي تقضي على التذبذب في الربح و الخسارة بالمؤسسة من خلال الاعتراف عن التحوط الفعال ضمن حقوق الملكية و غير الفعال في الربح و الخسارة.

أهمية القياس و التبع المحاسبي لتحوط صافي الاستثمار الأجنبي في إظهار فعالية التحوط في الحد من التغيرات الناجمة عن الاستثمار في صافي أصول المؤسسة بالعملة الأجنبية.

أهمية الإفصاح المحاسبي عن جهود تغطية المخاطر في إبراز أهمية التحوط و جدواه في القوائم المالية للمؤسسات.

أهمية الإفصاح المحاسبي لكل نوع من أنواع التحوطات في إظهار الأرباح و الخسائر الناجمة عن التحوط و مدى فعالية جهود تغطية المخاطر من عدمها.

يمكن الإفصاح المحاسبي عن معاملات التحوط بالمؤسسة من توفير المعلومات الضرورية في اتخاذ القرارات الرشيدة و إظهار أثر التحوط على نتيجة الأعمال بالمؤسسة.

التوصيات:

ضرورة إعطاء أهمية للجانب المحاسبي على غرار الجانب المالي لإعطاء صورة واضحة عن معاملات تغطية المخاطر و أثرها المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسات.

لا بد من أخذ مستجدات معايير المحاسبة و التقارير المالية الدولية عن القياس و الإفصاح عن المخاطر و التحوط بجدية أكبر خاصة فيما يتعلق بضرورة إظهار قوائم مالية ذات مصداقية و تعبر حقيقة عما يحصل من مجهودات لتغطية المخاطر داخل المؤسسات.



المراجع:

باللغة العربية:

1- طارق عبد العال حماد: المحاسبة عن القيمة العادلة (المدخل الحديث في المحاسبة)، كلية التجارة-جامعة عين الشمس، الدار الجامعية، 2004.

باللغة الإنجليزية:

- 1-Daniela sahlia and others : Fair value hedging between opportunity and necessity, Bucharst university of economic studies, theoretical and applied economics, volume xx 2013,N°12(589)
- 2-Ernst & young (Quality in every thing we do): Derivatives measurement and hedge accounting ias 39, 11 june 2008
- 3-Ernst & yong (EY) : Financial reporting development- a comprehensive guide derivatives and hedging, October 2013
- 4-International financial reporting standard 7- financial instruments-disclosures, ec staff consolidated version, as of 21 june 2012
- 5-KPMG financial Cad : The basis of accounting for derivatives and hedge accounting, Canada, 2011
- 6-Maciej .J.Kocon: Hedge accounting in banks in the light of the international financial reporting standtards, Masters thesis, Aarhus school of business M.sc in finance and international business, August 2007.
- 7-Price Water Coopers (PWC):Practical guide general hedge accounting, December 2013, 131223-102244-MF.OS.

باللغة الفرنسية:

- 1-Ernst & young (from thought to finish): La mise en application pratique d'ias 39 pour l'évaluation et la comptabilité de couverture "assurance & advisory business services", EY00306, 2006.

